تحت المجهر

الجمعيات التعاونية التي نحتاج

- حقيقة اخذت تشق طريقها في مجتمعنا وتحتل موقعا متزايد الاهمية في حياتنا ونعني الحركة التعاونية.

وقد ازداد عدد الجمعيات التعاونية في بلادنا في السنوات الماضية وتنوعت اشكالها وتشكلت العديد من الجمعيات الاستهلاكية وفي مجالات التسويق الزراعي والاسكان وغيرها...

كما اتسع نطاق العمل التعاوني مع بروز العمل التطوعي الذي يشترك فيه كل عام الالوف من شبيبتنا وطلبتنا والذين قاموا بتنفيذ العديد من المشروعات ذات المنفعة العامة.

والجمعيات التعاونية الاستهلاكية يمكن ان تلعب دورا جيدا في كسر احتكار بعض كبار التجار للمواد الاستهلاكية الاساسية وتوفر على المستهلكين مبالغ لا يستهان بها من الاموال تدخل جيوب كبار التجار دونما وجه حق!

ان الدور المفيد الذي يمكن ان تقوم به الجمعيات التعاونية لا يكتمل الا بتوفر عدة شروط من اهمها وجود هيئة ادارية مخلصة، واعية ومتفانية وبغير ذلك تتحول الجمعية التعاونية الى مجرد وسيلة لكسب على ظهور المئات من المساهمين.

اننا بحاجة الى نوع معين من الجمعيات التعاونية الذي يساهم فعلا في حشد الطاقات الفردية للمواطنين وتوجيهها نحو خدمة المجتمع وفي التخفيف من الضائقة الاقتصادية التي يمر بها المواطنون. ولعل التجربة الناجحة للجمعية التعاونية الاستهلاكية في بيت جالا ان تكون جديرة بالدراسة والتعميم واستخلاص العبر.

ابو فجر

عمالنا ومهمة الحفاظ على الصناعة الوطنية وتدعيمها

حادثة غريبة وقعت في مصنع رباح للاسفنج برام‌الله مؤخرا تطرح من جديد مسألة اهمية المحافظة على الصناعة الوطنية والتوفيق الصحيح بين مهام الدفاع عن المصالح الطبقية للعمال وضرورة تدعيم الصناعة الوطنية

لم تتضح بعد التفاصيل الكاملة لهذه الحادثة ولكن يفهم مما يقوله اصحاب المصنع انه قد تكررت حوادث تخريب في المصنع وادت الى خسارة اكثر من ١٠ الف دينار. وقد اكتشف اصحاب المصنع ان القائم بهذه العمليات هو احد العمال مما دفعهم الى تسليمه للشرطة.

الى هنا لا يتعدى الامر عمليه تخريب حدثت احد المتهم بها الى الشرطه والقضاء. ولكن المسأله اخطر من ذلك فان القائمين على المصنع يقولون ان العامل اباه عد اعترف اثناء التحقيق معه بارتكاب فعلته، ونذهب الفتاه المسئوره مى رام‌الله الى الترويج بأن العامل اعترف بأنه قام بذلك انتقاما من اصحاب المصنع الرجوازيين، اعداء الطبقه العاملة.

لسنا في وضع يمكننا من الحكم على الباعث الذي دفع بالعامل للقيام بما فعل فهذا لا يتضح الا بمعرفة وجهات نظر الاطراف الاخرى ومن بينها بطبيعة الحال العامل نفسه. ولكن الابعاد التي اتخذتها المسألة ومحاولة استغلال البعض لهذه الحادثة من اجل الطعن في وطنية الطبقة العاملة ومحاولة الحط من ايديولوجية الطبقة العاملة تدفعنا الى توضيح الامور التالية:

اولا - ان الطبقة العاملة في بلادنا لها معنى جدا ولها المصلحة ، كل المصلحة في تطوير الصناعة الوطنية وفي تدعيم ما هو قائم منها انطلاقا من حقيقة ان ذلك سيساعد في خلق القاعدة الاقتصادية لامكانية تحقيق الاستقلال السياسي.

وانطلاقا من هذا التقدير ولاقلاصا للقضية الوطنية فان العمال الذين يعملون في مؤسسات صناعية ذات رأسمال وطني يحاولون التقليل الى اقصى حد ممكن من الاحتكاك مع اصحاب المعامل. ولكن ذلك لا يعني ابدا ان يجعل العمال من انفسهم الطرف الوحيد الذي يتحمل التضحيات بمهمة الحفاظ على المصانع الوطنية! ان اصحاب المصانع مدعوون ايضا الى الاسهام بقسط من هذه التضحيات وغير ذلك لن يكون سوى ركوب لموجة الوطنية من اجل الدفاع عن المصالح الطبقية الانانية ولمنة معينة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية - ونقابة لواء رام‌الله عضو نشيط فيه - وضع مهمة تدعيم الصناعة الوطنية في موضع متقدم من مهامه.

ثانيا - ان اعمال التخريب الفردية للمصانع لم تكن ابدا من الوسائل التي تتبعها - او حتى تقرها - الفئات الواعية طبقيا من العمال وبشكل خاص تلك المسترشدة بنظرية الطبقة العاملة، الاشتراكية العلمية.

وحتى في الدول الراسمالية المتطورة التي ترتفع فيها الطبقة العاملة شعار الاشتراكية كمهمة عملية وتطالب بتأميم الصناعات المغلقة، لا يلجأ العمال الى حوادث التخريب الفردية للمصانع. ومن نافلة الكلام التأكيد بان الطبقة العاملة في بلادنا ليست لها اية مصلحة في تخريب المصانع.

ان اعمال التخريب هذه لا تخدم سوى تلك الجهات التي يهمها عدم قيام صناعة في المناطق المحتلة وبالدرجة الاولى الصناعات الاسرائيلية المماثلة ولهذا لن تكون مفاجأة لنا اذا ما سمعنا بأن حادثة مصنع رباح هي من تدبير جهات معينة.

اننا في الوقت الذي ندعو فيه اصحاب المصنع برام‌الله ومن هم حولهم الى حصر القضية بحيث لا تخرج عن كونها مسألة جنائية سيقول فيها القضاء كلمته والى عدم استخلاص الاستنتاجات المتسرعة حول العمال ودورهم... فاننا واثقون بان نقابة العمال في رام‌الله والبيرة ستقوم بكل ما تستطيع من اجل وضع الامور في نصابها الصحيح.

في أميركا

التمييز العنصري حتى في البطالة !

قنصلية امريكا الداخلية

بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة كما تقول مجلة "نيوزويك" (عدد ١٥.٥.٧٨) حتى شهر اذار ٧٨ ما يعادل ٦ر٢٠ بالمائة من اليد العاملة.

وتفيد المجلة الاميركية ان الزنوج الاميركيين وكذلك سائر فئات الملونين من مواطني اميركا يعانون اكثر من البيض من مآسي البطالة. فقد كانت نسبة البطالة بين البيض ٤ بالمئة في حين انها بلغت لدى السود والملونين ٥ر٩ بالمئة.

وتتضح المعاناة التي تتعرض لها الشبيبة الاميركية وخاصة الشبيبة السوداء حين نعلم ان نسبة العاطلين عن العمل تبلغ ٣٩ بالمئة بين الشبيبة السوداء والملونة و ١٤ر٥ بالمئة لذا الشبيبة البيضاء.

مشروع مصنع حديث للصابون في بيت جالا

تفيد الانباء ان الهيئة العمومية للجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتسويق منتجاته في منطقة بيت لحم قد اقرت اقامة مصنع حديث للصابون في بيت جالا.

وتبلغ تكاليف هذا المشروع حوالى ٣٠٠ الف دولار يساهم اعضاء الجمعية بـ ١٠٠ الف منها والباقي قرض من البنك التعاوني بعمان وجمعية اميركية.

وسيساعد المصنع في حال قيامة على تحقيق استفادة افضل من زيت الزيتون ومن الجفت كما سيوفر فرص عمل دائمة لعدد من العمال. ان هذا المصنع الذي سيقوم على تصنيع مواد خام محلية سيساهم في زيادة الدخل القومي ولهذه الاسباب فانه جدير بالدعم والمساندة.

هناك عقبات معينة تعترض تنفيذ هذا المشروع اهمها ان حوالي ٤٠ بالمئة من تكاليف المشروع ستغطيها جمعية اميركية ابدت استعدادها - كما تقول الصحف اليومية - لتحمل ذلك. ولكننا نأمل بان تتمكن الجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتسويق منتجات في منطقة بيت لحم من تذليل الصعوبات القائمة والبدء في اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود.

بضائع اسرائيلية تحمل علامات اجنبية

القدس - تباع منذ زمن طويل مجموعة من البضائع منها. بعض ادوات التجميل والروائح العطرية واقلام رصاص "ستايدلر" الالمانية باعتبارها بضائع اجنبية يدفع المستهلك مقابلها ثمنا عاليا. وهي تحمل نفس الماركات المشهورة مثل "ويللا" و "بلاك جاك" الالمانية ومسجل عليها انها صنعت في المانيا الغربية. ونفس الشيء بالنسبة لمجموعة من الملابس ذات الماركات العالمية المشهورة "بيركاردان" مثلا!

وقد كشف النقاب مؤخرا عن هذه البضائع المسماة اجنبية تصنع في اسرائيل و "ينسى" اصحاب المصانع كتابة المصدر عند تغليفها!

سرقة ٨٠٠ ألف دينار

● تفيد الانباء الواردة من عمان، انه قد اكتشفت سرقة بمبلغ ٨٠٠ الف دينار في فندق الاردن، من قبل المدير الامريكي، وبالتعاون مع المحاسب واحد التجار. واكتشفت سرقة اخرى في الظلام

احتكارات صناعة الأدوية تقتل ٣٠ الف سنويا !!

لاجل الحصول على اكثر قدر من الارباح، تعرض الاحتكارات الامبريالية المتخصصة في انتاج الادوية ادوية تؤدي للوفاة في النهاية.

في الولايات المتحدة لوحدها يموت ٣٠٫٠٠٠ انسان سنويا، نتيجة لهذا . في المانيا الغربية نتيجة لاستعمال حبوب "كونتيرجان" المهدئة للاعصاب، ولد ٤٫٠٠٠ طفل مصابون بالكساح في اعضائهم التناسلية ونفس هذه الحبوب وزعت بمعدل ٢٠ مليون حبة شهريا لعدة سنوات ليس في المانيا فقط.

ذكرت جريدة "الاهالي" (قبل منعها) ان احد التلاميذ في القاهرة قد توفي بسبب استعمال "دواء مستورد" من الغرب. ويحتكر استيراد الادوية ثلاثون شخص فقط منهم بائع المراسير ومحاسب وبائع مستحضرات تجميل وتاجر احذية.

وهذا الاستيراد ضرب صناعة الادوية المحلية التي تعرضت لحملات اعلامية من قبل سياسة "الانفتاح الاقتصادي".

○ بعثت شركة ميتشفان الكيميائية الامريكية مادة (ب.ب.ب) التي تستعمل كمقاوم لاحتراق البلاستيك بدل مادة (اوكسيد الماغينسيوم) التي تستعمل لتغذية الاعلاف. وعندما مزجت المادة الاولى مع الاعلاف سببت التسمم. وبعد ان وزعت الاعلاف بعد اشهر، بدأت تظهر النتائج ، الاف الرؤوس من الماشية، والاف الاطفال وكل من اكل من منتوجاتها الزراعية او من اكل ماله صله بالاعلاف اصيب بالتسمم وبامراض اخرى. وقد تأثر بهذه الحادثة اغلبية سكان ميتشغان (٨) ملايين شخص

واكتشف ايضا ان العمال الزراعيين في الاغوار لم يتسلموا مخصصاتهم من المؤن والسكر وغيره، رغم انهم وقعوا على الاستلام!

وهذه العملية تتكرر منذ عدة سنين. واكتشفت سرقة تقدر بمئات الاف الدنانير في دائرة ضريبة الدخل.

□

زيادة نفقات الامن والدفاع في ميزانية ايران الجديدة

طهران - ارغمت انتفاضة الجماهير الشعبية في ايران حكومة الشاه على زيادة مصاريفها على اجهزة القمع.

وبمقارنة ميزانية عام ٧٨ - ٧٩ الجديدة مع ميزانية العام المنصرم نجد ان النفقات على الدفاع قد زيدت بنسبة ٢٦ بالمئة او من ٧٨٨٠ مليون دولار الى ١٠٣٥ مليون، في حين ازدادت مصاريف اجهزة الامن الداخلي من ٧٩٠ مليون

زيادة طفيفة في الأجور يقابلها غلاء متصاعد

باريس - اعلنت الحكومة الفرنسية مؤخرا عن زيادة الحد الادنى للاجور بنسبة ٣٫٩ بالمئة.

وتستهدف هذه الخطوة ارضاء ٧٠٠ الف عامل فرنسي ممن يتقاضون الحد الادنى من الاجور، خاصة وان مشكلة تدني الاجور كانت احدى القضايا الملتهبة التي دار حولها الجدل ابان معركة الانتخابات البرلمانية الاخيرة في فرنسا.

ويعتقد المراقبون الاقتصاديون ان هذه الخطوة لن تؤدي الى غرض الحكومة المرجو منها. فالزيادة المقررة تافهة جدا اذا ما قورنت بارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية التي يتوقع ان يبلغ ٢٠ بالمئة في الاشهر الثلاثة القادمة. هذا ويتراوح المعدل السنوي للتضخم النقدي